

اخترنا
للفلاح والعامل

الرواية الثورية
في
الميثاق

بقلم
حسن عبد السيد



الروضة الشورية في الميثاق

بقلم
حسنی عبدالسید

مقدمة

لما كانت ثورة ٢٣ يولية ثورة سياسية اجتماعية فقد أصبح استمرارها ضرورة حتمية لتطوير المجتمع من الناحية الاجتماعية حتى تحرر المواطن الذي ظل قرونا طويلة يرزح تحت عبء الاستغلال والاستبداد ينو ببصره الى مستقبل يليق بكرامة الإنسان .

وليست مهمة تحرير الفرد اجتماعيا بالشيء الهين اليسير ولسكنها تحتاج الى جهد عنيد وكفاح شاق وما كانت لتفيد مع هذه المهمة الإصلاحات الجزئية التي تعتبر من باب المسكنات لعل وأمراض مزمنة وما كانت لتفيد معها في نفس الوقت ثورة استهدفت تغيير وضع سياسي قائم ، بوضع آخر دون أن يكون لديها من بعد النظر ما تعالج به مشاكل المجتمع علاجا جزئيا يتخطى الحواجز ويقفز في خطا ثابتة نحو مجتمع أفضل ترفرف عليه الرفاهية . وقد هب الرئيس جمال عبد الناصر عن إحساسه بضرورة تحرير الفرد تعبيراً جامعاً مانعاً حينما قال :

« لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى إرثا والفقير إرثا وأن تكون الصحة إرثا ، والمرض إرثا وبأن يكون العلم إرثا والجهل إرثا ، وبأن تكون الكرامة الإنسانية إرثا ، وبأن يكون الذل الإنساني إرثا ،

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد اختارت بإرادة حرة
بناء المجتمع فيها على أسس اشتراكية فالتحذت بذلك مركز الطليعة في العالم
العربي وإفريقية، ولما كانت الطليعة التحررية دائماً تستهدف لحرب ضروس
من الاستعمار وعملائه من الرجعيين والاحتكاريين والاستغلاليين ،
ولما كانت هذه المؤامرات باقية مابقيت الرجعية والاستعمار وأصحاب
النفوس المريضة فقد كان لزاماً على شعب الجمهورية العربية أن ينظم
نفسه تنظيمًا ثوريًا دقيقًا واضح المعالم يستطيع به أن يصمد في وجه
المؤامرات الاستعمارية من الخارج ويحمي مكاسبه التي كافح من أجلها
في الداخل وكان لا بد أن يربط العمل الثوري بميثاق محدد للعمل يعالج
واقع المجتمع ويحقق ما نصبو إليه من آمال ويكون الارتباط به
هو أساس الانتخابات العامة للاتحاد الاشتراكي في كل أنحاء الجمهورية
العربية المتحدة ، والخروج عنه خروج عن الإرادة الشعبية وعن إجماع
الامة فيعتبر خيانة عظيمة .

ومشروع الميثاق الذي عرضه الرئيس في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ على
تمثلي الامة من أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وأعضاء اللجنة
التحضيرية يشمل كما هو معروف أبواباً عشرة تعرضت هذه الأبواب
لتاريخنا وكفاحنا الطويل من خلال هذا التاريخ وأبرزت في وضوح
وصراحة المشكلات التي يعاني منها مجتمعنا في حاضره وأوجدت لها حلولاً
هي في مجموعها بمثابة النافذة التي تطل منها على مستقبلنا الملى - بالإشراف
والأمل على أسس اشتراكية ديمقراطية .

وتعد كل عبارة في الميثاق ثورة اجتماعية بناءة آمنت بضرورة

التغيير وإمكان تحدى التخلف وفق خطط مدروسة في عمق ، وبعميدة
هن فوضى الارتجال بحيث أن العمل بالميثاق يستلزم من كل فرد منا
أن يكون خلية ثورية بناءة لكي يتمشى وميثاقاً ثورياً بناء .

والذي يدعو إلى الإعجاب في الميثاق أنه انبثق من عقلية ثورية
تمتع بشفافية منقطعة النظير جعلتها تدرك حاجات الجماهير وتعمل على
إشباعها بأسلوب يتمشى مع مآلنا من تراث وتقاليد وهذا في حد ذاته
ثورة من ناحية شخصية الزعيم . زعيم خرج من وسط هذا الشعب العامل
وليس من طبقة العاطلين بالوراثة — ووهب حياته وكرسها من أجل
رفعة هذا الشعب وهو لذلك يحس بالآلام الجماهير ويدرك آلامها فيترجم
عنها في الميثاق ترجمة دقيقة تحمل كل معاني الثورة التي تبني مستقبل
الاجيال بعكس ما كان عليه الحال في الماضي حيث كان أدعياء الزعامة
يتلاعبون بمشاعر الجماهير ويزيفون الشعارات والشعب في خضم هذا
التلاعب قد كفر بكل اصلاح سلبى يجعل الاقلية المستغلة ثوب
إلى رشدنا وترجع عن غيها ولم يبق أمامه سوى الثورة التي تضع
حداً لآلامه وتضع أمانيه موضع التنفيذ .

كما أن الميثاق حينما أصر على أن يكون نصف أعضاء المجالس الشعبية
في التنظيم الشعبي الجديد هي الأقل من نصيب العمال والفلاحين قد
أصدر بذلك قراراً ثورياً بالغ الأهمية حقق الديمقراطية السليمة ،
وحى الأغلبية من تحكم الأقلية فيها وإهدار مصالحها وكرامتها .

وسنحاول في هذه السطور أن نبرز هذه الروح الثورية في جميع
الأبواب التي اشتمل عليها الميثاق .

الباب الأول

نظرة عامة

تجلى في هذا الباب الروح الثورية من استعراض الظروف التي مرت بها البلاد قبل الثورة والتي أشعرت الطليعة المكافحة من أبنائه بالظلم فكانت الثورة .

عالج الميثاق في هذا الباب الظروف التي قامت فيها الثورة وكيف أن الثورة عندما قامت واجهت مجتمعا اختلت فيه الأوضاع اختلالا جعل الكثيرين يعتقدون أن بلدنا بلد المتناقضات والعجائب بلد تعيش فيه الأقلية التي تجد مالا تنفق على حساب الأكثرية التي لا تجد ما تنفق ، بلد يتحكم فيه الاستعمار ويرسم مستقبله في أبشع صورة من الاستغلال والتحكم والسيطرة .

بلد يعاني من نظام ملكي فاسد تحكمه عقدة نفسية أساسها أن استمراره في الحكم لا بد أن يستند إلى تأييد الاستعمار وحزب الاستعمار . مجالس نيابية مزيفة بمنزلة عن القاعدة الشعبية . تشكيلات حزبية أخذت ترسم سياستها وفقا لمصالحها وفي غمرة صراعها على الحكم نسيت المطالب الوطنية .

جيش سيطرت عليه الرجعية والاستعمار واستعمل أكثر من مرة
في إرهاب الحركات الوطنية واستغل أسوأ استغلال في حرب فلسطين.
شعب متحفز واثاب يتوق إلى التغيير ولكنه لم يكن يستطيع
أن يغير كل هذه الأوضاع وهو أعزل من السلاح وعمره من القيادة
الحكيمة ..

تلك صورة البلاد التي عجلت بالثورة فكان لزاما عليها أن تواجه
واقع المجتمع وتعمل على تغييره في عزم وإصرار ولم تكن هناك برامج
مفصلة تدير عليها الثورة وإنما كانت إرادة الثورة كما قال الرئيس
لا تملك غير المبادئ الستة المشهورة التي نحتها إرادة الثورة من مطالب
النضال الشعبي واحتياجاته وتلك المبادئ الستة هي :

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين . واتقد
عاجلت الثورة هذا المبدأ بإرادة صلبة لا تلين حتى اضطرت بريطانيا
صاحبة الحول والصول أن تطأ على الرأس مرغمة أمام الشعب الثائر
الذي لا تعرف قيادته الثورية حلا وسطا لتحقيق مطالب الجماهير
وتم الجلاء عن أرض الوطن في ١٨ يونية سنة ١٩٥٦ وفي ٢٣ ديسمبر
من نفس العام عقب عودته في العدوان المسلح بعد تأمين القنال .

ولم يكن جلاء المستعمر معناه أن كل مخلفاته قد انتهت وإنما كان
لزاماً على الثورة أن تقف بالمرصاد لأهوان الاستعمار ممن ذاقوا حلاوة
التعامل معه على حساب الجماهير أو ممن رسب في أذهانهم أنه لا يمكن
للبلاد أن تتخلص من الاستعمار وأن تكون دولة ذات إرادة قوية
تابعة من ضمير أبنائها فعملت الثورة على شل حركة هذا الفريق وعزلته

من التصدي لقيادة الشعب ثبوتاً لمعنى الثورة على كافة الأوضاع العاسدة التي كفر بها الشعب العربي في مصر منذ بدأ تاريخه الحديث .

٢ - وكان المبدأ الثاني هو القضاء على الاقطاع وإن حاول أصحاب المصالح من الاقطاعيين أن ينحرفوا بالثورة عن أهدافها فعرضوا على قادتها الضرائب التصاعدية مع بقاء نظام الاقطاع ليستغل الفلاح وتشل حرية ويصبح كما كان في الماضي أسيراً لصاحب الأرض يرى ما يرى ويسمع ما يسمع ، تتحول حبات عرقه إلى ملايين تصب في جيوب السادة أصحاب الملايين ، وهنا تجلت الإرادة الثورية التي لم تنحرف عن مفهومها الثوري إذ رفضت الثورة ملء خزائنها بالأموال من الضرائب التصاعدية على حساب حرية الفرد في الدولة فأعلنتها صريحة أن الإقطاع يجب أن يزول ليتحرر الفرد ، ومن هنا وقفت الثورة على قمة التغيير الثوري الذي لا يساوم في سبيل تحقيق الحرية وكسر أغلال الماضي على صلابتها وقساوتها .

٣ - وكان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ولم يكن معقولا في ظل الثورة أن تجرى الأمور على ما كانت عليه في الماضي ، فئة قليلة تملك وتحكم وأغلبية ساحقة لا تملك ولا تحكم ، فعالجت الثورة هذه الظاهرة بالقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وإعطاء الفرصة للقوى العاملة من أبناء الشعب لتمسك بيدها التنظيمية زمام الأمور فكان أن عزلت ذوي المصالح ممن ثبت عداؤهم للاشتراكية عن المناصب القيادية في التنظيم الشعبي الجديد وتجلت روح الثورة في هذا المبدأ واضحة إذ لا يعقل أن تكون الأقلية خصما وحكما في نفس الوقت إذ كيف يحكم الرأسماليون ونطالبهم

برفع مستوى معيشة الطبقات السكادحة ، وظل تقدم الطبقة السكادحة ،
يعنى سحب امتيازات تلك الطبقة المستغلة .

٤ - وكان المبدأ الرابع . إقامة عدالة اجتماعية ، وتحقيق حلم
الجماهير التي كانت تتحرق شوقاً إلى العدالة والتحرر من أن يظل الغنى
إرثاً والفقير إرثاً والعلم إرثاً والجهل إرثاً والصحة إرثاً والمرض إرثاً
فخطمت الثورة أغلال التقاليد البالية وأن تعيد الحقوق إلى أصحابها رغم
أنف الطامعين والمستغلين فثبتت الاشتراكية ورسمت حدودها في
الحقل والمصنع وفي سائر فروع الاقتصاد القوي من أجل تحقيق
العدالة الاجتماعية ، وتوفير الخدمات اللازمة لأبناء الشعب .

٥ - أما عن الهدف الخامس للثورة فهو إقامة جيش وطني قوي
بكل ما في هذه العبارة من معان وقد سارت الثورة في تحقيق هذا
الهدف شوطاً بعيداً لعل أبرز ما فيه - مع التسليم برجولة الجندى
العربي وثباته - هو تهظيم احتكار السلاح أولاً ثم صنعه محلياً في
البلاد ثانياً فقصفت الثورة على احتكار الاستعمار بيع السلاح إلا أن
يكون سلاحاً مشروطاً بأحلاف عسكرية أو بعدم الاعتداء على ربيبة
الاستعمار اسرائيل بعقد صلح معها . ولكن الثورة بتعظيم احتكار
السلاح وصناعته وبناء قوة بحرية برية جوية ضاربة قامت بأكبر
وأحدث تنظيم عسكري في الشرق الأوسط حتى لا تكون تحت ضغط
الاستعمار والصهيونية شعباً آخر من اللاجئين .

٦ - أما عن الهدف السادس فهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة
والديمقراطية في معناها الأصيل حكم الشعب نفسه لصالح نفسه ولم تكن
والحالة هذه هناك ديمقراطية في بلادنا فيما قبل الثورة إذا عرفنا أن

جاءه من الشعب من العمال والفلاحين وهم الأكثرية المنتجة كانت محرومة من حق التمثيل في المجالس النيابية وإنما كانت أداة لتوصيل ذوى المطامع من الإقطاعيين والاحتكاريين إلى هذه المجالس وبديهي أن الخصم الحَكَم لم يكن مستعداً يوماً لإقامة عدالة اجتماعية لهذه الأكثرية فانتفت الديمقراطية إلا من واجهة براءة مزيفة فوَّاهها إجراء الانتخابات وتزويرها . أما الآن فقد أعطيت الأعلىية ، الحق في التشريع لتحمي مكاسبها فتحقق الهدف الاسمي من الديمقراطية وهي حكم الشعب نفسه لصالحه .

هذه المبادئ الستة الشهيرة هي التي تطورت كما قال الميثاق ونحركات بالتجربة والممارسة وبالتفاعل لحي مع التاريخ لتؤمى نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية وظهرت علينا جملة التجارب التي مرت بالشعب وهو يضع هذه الأهداف موضع التنفيذ في شكل ثوري مدروس هو الميثاق الوطني الذي استقر رأي الشعب عليه مرجعاً له في تحقيق أهداف ثورته والمضي قدماً في تثبيت أركانها على أسس من الوعي والثقة بالنفس والامل في المستقبل .

الباب الثاني

في ضرورة الثورة

استلهم الميثاق تاريخ الأمة العربية التي تكاثفت عليها أحداث شتى غاية في السوء لو أنها أصابت أية أمة من أمم الأرض لضاعفت معالم قوميتها ؛ من تلك الأحداث مثلا الحروب الشرسة التي كبدت الأمة العربية ، خسائر فادحة في الأموال والأرواح ضد الصليبيين والتتار في العصور الوسطى ، وضد البرتغال والأتراك في مطلع العصور الحديثة ، وضد الاستعمار الأوربي والصهيونية إلى يومنا هذا ، وما صحب ذلك من تخلف مادي وعلبي جعل الأمة العربية بعد أن كانت في مركز الصدارة العالمية في شتى الميادين وعلى الأخص العلمية والتشريعية حتى أصبحت بعد كل هذه الظروف تسير خلف القافلة وتعيش في شبه عزلة عن التيارات الفكرية الحديثة ، بما جمد جهود أبنائها وأندر بسوء العاقبة ما لم تتداركها ثورة تهز كيائها من جديد وتنفع فيها من روحها الثورية ، فتكشف عن معدنها الأصيل الذي يستطيع أن يفعل الأعاجيب لو تحققت له حرية الإرادة وأعطى لهذا المعدن الأصيل فرصة صياغة مستقبله بيده . ولذلك أصبحت الثورة ضرورة تاريخية يتطلبها الكفاح العربي الراهن .

فلا بد كما جاء في الميثاق من ثورة في الأمة العربية للتغلب على ما أصابها من وسائل القهر والاستغلال ولكي تستطيع الأمة العربية أن تعوض مافاتهما من قرون التخلف في سنوات لا بد لها من ثورة تسابق الزمن وتضع الحلول السريعة موضع التنفيذ وهي في ذلك مطالبة بأن تلحق بسباق الاختراعات العلمية الهائلة . ولكي تستطيع الثورة العربية أن تشق طريقها يجب أن تكون في نظر الميثاق مسلحة بأسلحة ثلاثة : الوعي النابع من تفكير حر مستنير ، والحركة السريعة الطليقة التي تتمسك بأهداب النضال ومثله الأخلاقية ، والوضوح في رؤية الهدف ، وعدم البعد بالنضال الوطني عن طريقه وتبديد طاقاته في معارك فرعية .

وأهداف الثورة الضرورية التي تحدث عنها الميثاق واضحة بحكم أنها ثورة شعبية تمس عن قرب أعصاب الجماهير التي عانت من اللكبت وانعدام العدالة الاجتماعية ومطارق الفرقة التي هشتت أجزاء الوطن العربي إلى دويلات لخدمة أغراض الاستعمار الدنيئة وعلى ذلك فالثورة العربية لا بد أن تسعى إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وأن تستفيد من التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المسكحلة بنضالها .

ولقد أبرز الميثاق دور الثورة العربية في مصر وبين أهميتها في العالم العربي حينما قال : « ولقد فرضت الظروف الطبيعية والتاريخية على القيادات الشعبية ، في الجمهورية العربية المتحدة أن تكون بالنسبة للوطن العربي الدولة النواة في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة ولذلك وجب أن تتعرف هذه القيادات الشعبية في مصر على تاريخها وجذور نضالها . »

الباب الثالث

جذور النضال المصري

تحدث الميثاق عن جذور النضال المصري بروح ثورية أبرزت كفاح الشعب العربي في مصر ضد الاستعمار والأخطار الخارجية وتبجلى روح الثورة في هذا الغرض فالثائر دائماً يستمد ثورته من تاريخ شعبه القريب والبعيد إذ في هذا التاريخ ما يشير في النفس العزة القومية ويدفعها إلى نقض غبار الحاضر استعداداً لزحف ثوري مقدس يعيد إلى الأمة سابق مجدها ويجعلها خليقة بأن تعيش على المستوى الكريم اللائق بها . ولذلك وجدنا جمال عبد الناصر من أكثر القادة الثوريين مطالعة للتاريخ عامة ولتاريخ أمته العربية خاصة ومن تعمقه في البحث التاريخي وإحساسه بمسئولية وطنه تجاه الأمة العربية نراه دائماً يذكر ويعتز بروائع أحداث تاريخنا المجيد لا على سبيل الترحم على الماضي ولكن على ضوء شحذ الهمم والعمل الثوري الذي يجعلنا نعتز بأجدادنا وبأننا إذا أردنا الحياة ، فلا بد أن يستجيب القدر .

لقد كنا ننظر إلى الأهرام والتقدم العلمي في مصر الفرعونية نظرة الذي يعيش على قنات ذكريات الماضي يقنع بها ويباهى دون أن يحفل بالتعمق في وضعه الحاضر حتى بهرته الحضارة الحديثة فتشكك في تراثه

على أنه لا قيمة له وأن عنصر المبادأة والسبق العلى والمادى قد انتقل إلى أم أخرى لا مناص من تقليدها والسير في ركبها حالة هى إنتاجها وفكرها حتى إذا ما ظهر فى هذه الأمة كما عودنا تاريخها شخصية آمنت بوطنها وآمنت بحقوقها فى الحياة وقادت هذا الشعب الخلاق إلى آفاق العمل اللامتناهية تحت قيادة ثورية بناء استطاع هذا الشعب أن يعرف طريقه وأن يثبت وجوده ، وأن يطالع صفحات الماضى على أنه وسيلة لشحذ الهمم ومعين لمزيد من الثقة بالنفس يفتح أبواب المستقبل .

هكذا نرى الروح الثورية واضحة فى معالجة جذور النضال المصرى إذ يذكر الميثاق شعب الجمهورية العربية المتحدة بأنه مثل فى الماضى فى عديد من المواقف الحرجة دور الطليعة التى تصدت لأعقد المشاكل التى جابهها العالم العربى ونجح فى مهمته نجاحاً ساحقاً بفضل إيمانه وثباته وأصالة معدنه ونقاء جوهره والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون ولكن فى الجزئيات لا فى المراحل بمعنى أن مرحلة العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة لا يمكن أن تعود بكل سماتها ومقوماتها مرة ثانية فى الحاضر المعاصر وإنما هناك أحداث بعينها قد تتكرر بوجه شبه كبير فى عصر وآخر فالشعب الذى قاد الكفاح ضد الصليبيين فى أواخر القرن الحادى عشر واستمر يكافح حتى القرن الثالث عشر بقايا الاستعمار الصليبي والخطر المغولى ، الشعب الذى حطم الغزو الصليبي فأنحسرت موجته عقب معركة حطين سنة ١١٨٧ م والشعب العربى فى مصر الذى مثل دور الطليعة المسكخة لصد الخطر المغولى وأثبت كيانه كشعب حر أبى رفض إنذارات النهديد وهب يدافع عن كرامته وقوميته فى وجه الوحف المخرب الذى لم يصادف توقفاً إلا على أيدي الشعب العربى

بزعامه مصر فى معركة د عين جالوت ، سنة ١٢٦٠ م المعركة التى غيرت
وجه التاريخ وحفظت تراث الإنسانية من الضياع لا فى الوطن العربى
فحسب ولكن فى أوربا كذلك .

هذا الشعب الذى مثل دور الطليعة ونجح فى الماضى هو نفس الشعب
الذى تحمل دور الطليعة فى الوقت الحاضر من أجل تحقيق العزة
والكرامة فى الوطن العربى بالوقوف فى وجه الاستعمار والصهيونية .
واستمر الميثاق فى عرضه لجذور النضال المصرى فنوه بفضل
الأزهر فى حفظ التراث العربى الفكرى أثناء فترة الخول العثمانى ويرى
الميثاق أن الحملة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن هى التى
صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت وإنما كان الأزهر يروج بتيارات
فكرية ثورية ضد الاستعمار العثمانى واستبداد المماليك غذتها الحملة
الفرنسية حينما فتحت عيون المصريين على العلوم الحديثة فحالت بينهم
وبين العزلة الفكرية التى فرضها الاتراك على الشعب المصرى وكانت هذه
اليقظة القومية هى التى دفعت محمد على إلى تولي الحكم فى مصر سنة ١٨٠٥
باسم الزعامة الشعبية التى اختارته واليا بشروط شعبية أكدت سيادة
الشعب فى الدولة الجديدة وأهم هذه الشروط ألا يفرض الوالى ضرائب
إلا إذا أقرها الشعب ، وألا يبرم أمرا إلا بموافقة ممثلى الشعب وقدم
الشعب لمحمد على خدمات جليلة فأمدده بالأموال اللازمة لنفقات جنده
المتمردين كما حال دون نقله حينما أصدر السلطان أمره بذلك سنة ١٨٠٦
واضطرب السلطان العثمانى إلى تثبيتته فى مصر مرغماً . على أن أكبر خطر
تهدد حكم محمد على الذى كان يستند إلى الجبهة الشعبية حتى ذلك الوقت
هو خطر الغزو الإنجليزى سنة ١٨٠٧ فى الحملة المعروفة باسم حملة فريزر

التي واجهتها جموع الشعب في رشيد وأوقعت بها الهزيمة دون أن يكون
لمحمد علي أو جنده جهد عسكري في ذلك . ولما فرغ محمد علي من حملة
فريزر ونجا من الخطر المحقق بدأت المأساة وهي أن محمد علي لم يؤمن
بالجبهة الشعبية إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه فلما اطمأن إلى
سلامة مركزه بدأ يتنكر للزعامة الشعبية ويفصح عن نياته في أنه لم يكن
ليختلف عن غيره من الولاة السابقين في طمعه وأنانيته ورغبته في
استغلال مصر والمصريين لصالح أسرته ، وبدأ محمد علي يضع
الخطط لتنفيذ سياسته معتمداً على مركز مصر الجغرافي المتوسط بين
البلاد العربية لجعلها مركز حركة تجميع للبلاد العربية كلها في وحدة
يتربع على عرشها محمد علي وأفراد أسرته من بعده ومن أجل ذلك بدد
طاقات الشعب المصري في حملات عسكرية في بلاد العرب والمورة
والشام والسودان دون أن يعمل على رفع مستواه المعيشي في الداخل
بل إنه على العكس زاول في البلاد أبشع أنواع الاستغلال والسيطرة
والاحتكار .

وكاد يتحقق حلم محمد علي في إقامة وحدة عربية لولا أنه كان معروفاً
لدى الأمة العربية أنه إنما يعمل بوحى من مصالح الشخصية لاستغلال
ثرواتها كما أنه كان وابنه إبراهيم غريبين عن القومية العربية . هذا
فضلاً عن أن قيام دولة عربية بزعامة مصر أفاق بال الدول الاستعمارية
ذات المصالح الاقتصادية في آسيا وإفريقية وخاصة بريطانيا فعملت على
تقويض هذه الفكرة من أسسها فكانت معاهدة لندن التي انتهت بحسر
المد المصري داخل حدود مصر الوريثية في أسرة محمد علي وهو بعض
ما كان يتوق إليه هذا المغامر الأجنبي .

وتستمر الأيام بأسرة محمد علي بمصر وحكامها مهترلين عن الشعب
مستغلين له في غير هواة حتى إذا رأت الدول الأوروبية غرور بعضهم
وسفه البعض الآخر بدأت تنسج خيوط التدخل في شئون مصر الداخلية
فألححت إلى سعيد بضرورة شق قناة السويس وزينوا له الطريق وفرشوه
بالورود والرياحين ولوحوا له بالأموال فاستدان وجاء خلفه إسماعيل
وكان مغرماً بالمظاهر فأقبل على الاستدانة إقبال الحاكم المستبد
ظهر المكثرت وأسرف إسماعيل في الاستدانة فظل يلعب بالنار ويغالي
في اللعب حتى احترقت أصابعه وخرج من مصر بعد أن خلعه رأس
المال الأجنبي الدائن .

وجاء توفيق إلى الحكم وفي أعماقه إيمانه بأن إرضاء الأجانب
هو الضمان الوحيد للحكم بعدما حدث لأبيه فبينما نراه يطأ طيء الرأس
أمام ساداته الأجانب إذا به يزاول أسلوب السيطرة والحكم المطلق
داخل البلاد فاجتمعت في عهده على الشعب آفة التدخل الأجنبي والحكم
المطلق والإرهاب المادي وصادف ذلك نهضة فكرية كان قوامها طلبة
الجامعات المبعوثين إلى الخارج منذ عهد محمد علي وحلقات الدراسة التي
كان محورها شيخ مشايخ عصره جمال الدين الأفغاني الذي أيقظ الحمم
الراقدة بطوافه في مختلف البلاد الشرقية يحض على مقاومة الاستعمار
والتدخل الأجنبي بكل صورة من صورته وأثمرت تعاليم الأفغاني
بين تلاميذه ومريديه أمثال محمد عبده فاستيقظ الوعي القومي
في مصر ، وكانت نتيجة تلك اليقظة التفاف الأمة كلها حول راية ،
واحدة هي راية الجهاد وزعيم واحد هو الزعيم أحمد عرابي الذي
انحضرت فيه الزعامة الشعبية العسكرية في البلاد .

ولعل التاريخ لا يذكر ثورة مثل تلك الثورة التي تكفل الشعب بعد استيلاء توفيق وعملائه من الأجانب على أموال الدولة بالإففاق عليها منذ بداية التطور الثوري حتى النهاية ولم تكن هزيمة عرابي كما يحلو لبعض المتحاملين مردها إلى ضعف القيادة العسكرية المصرية بقدر ما كانت نتيجة طعنات في الظلام تلتها الثورة من الاستعمار وعملائه وعلى رأسهم توفيق كما لعب الطابور الخامس دوره تحت إغراء بريق الذهب المزيف ، ففتحت معسكرات الجيش المصري للعدو في ليلة معركة التل الكبير وكان الإنجليز قبلها قد وقفوا خمسة أسابيع كاملة أمام مواقع المصريين في كسر الدوار ولم يستطيعوا في كل هذه المدة اختراق خط الدفاع المصري في الميدان الغربي فتحولوا عنه إلى الميدان الشرقي حيث كانوا يرتبون أمر الخيانة ويدفعون لها . ومهما يقل عن الثورة العرابية فهي قمة رد الفعل الثوري ضد التدخل الأجنبي والحكم المطلق .

وبدا الاحتلال العسكري للبلاد سنة ١٨٨٢ وما رس الاحتلال سياسات متعددة الغرض منها التمكين لنفسه في مصر أكبر فترة ممكنة إن لم يكن إلى الأبد وكان أول ماعمله الإنجليز في وطننا هو حل جيش الثورة وتشيت ضباطه وجنوده وتكوين جيش صغير كانت قيادته في يد سردار إنجليزي كما عين إنجليزي آخر مديرا عاما للشرطة المصرية وفي أوائل عام ١٨٨٣ سيطر المستشار المالي الإنجليزي على ميزانية البلاد وألغى الدستور ودأب اللورد كرومر على توطيد عائم الاستعمار البريطاني في البلاد فحارب الإنجليز الصناعة الوطنية والتعليم وجعلوا من مصر مركزاً هاماً من مراكز إنتاج القطن اللازم للمصانع البريطانية وقبضت بريطانيا على كل موارد الثروة وأخذت من الفلاح

الكثير دون أن ترد له في مقابل ذلك شيئاً على شكل خدمات في النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ومع كل ذلك يقول الميثاق : « إن قوة الاحتلال البريطاني العسكرية ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والإقطاع الذي أقامته أسرة محمد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصدقاء المستغنين الأجانب ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية .

إن وادى النيل لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الإرهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الأجنبي والمصالح الدولية الاستعمارية : إن أصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكف تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تهر عن إرادة الحياة لهذا الشعب الباسل وعن حركة اليقظة التى لم تقهرها المصائب والمصاعب . لقد سكث أحمد حرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر .

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أنخسب الفترات فى تاريخ مصر بحثاً عن أحماق النفس وتجميعاً لطاقت الانطلاق من جديد لقد ارتفع صوت محمد عبده ينادى بالإصلاح الدينى وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن نكون مصر البصريين وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة .

هكذا كان الشعب دائماً فى ثورة فكرية ضد الاحتلال البريطانى

في فترة ما بين ١٨٨٢ - ١٩١٩ وكان المفكرون ورواد الحركة الشعبية يهيمون العقول للثروة وانزاع حقوق البلاد من براثن المستعمر ، والميثاق إذ يتعرض لهذه الفترة بحى كل من رفع صوته ضد الاستعمار يطالب بحقوق بلده حتى ولو لم تؤد هذه الصيحات إلى نتائج إيجابية سريعة ، ويستمر الميثاق في تتبع مراحل الكفاح حتى يصل بقافلة الوعي العربى في مصر إلى ثورة سنة ١٩١٩ :

ثورة سنة ١٩١٩

وفها يقول الميثاق إن ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فإن الأسباب التى أدت إلى نشأها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ وأورد الميثاق أسباباً ثلاثة لفشل ثورة ١٩١٩ تدل على فهم أصيل لواقع مجتمعنا وفهم أصيل لمعنى الثورة وهذه الأسباب كما جاءت فى الميثاق هى :

أولاً : أن القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساساً للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً فى مفهومه الاجتماعى إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى حتى لقد ساد تحليل خاطئ فى هذه الظروف رددته بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى يتفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور إلا فى حالة الرخاء

ولقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحي فإن هذا الرخاء كان محصوراً في طبقة ملاك الأراضي ، وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين والفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره وكان هذا الحرمان في القاعدة يتناقض مع الرخاء في القمة مما كان سبباً من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة :

إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها ولكن التيارات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغناؤها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة إلى تمصير بعض أوجه النشاط المالي هو قصارى الجهد الذي حدث في ذلك الوقت في حين أن الدعوة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية أصلاً وأساساً كانت هي الطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تريث أو إبطاء .

ثانياً :

إن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجرت عن تحديد الشخصية المصرية على اعتبار أن مصر جزء

من الأمة العربية فلم تنبه إلى خطورة « وعد بلفور » الذي أنشأ إسرائيل لتكون قاعداً يمزق امتداد الأرض العربية ويكون قاعدة لتهديدها ، لخرم بذلك النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الأزمات من الطاقة الثورية المصرية وتمسكت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية بمزقة الاواصل مفتتة الجهد : أى أن ثورة سنة ١٩١٩ لم تعالج مسائل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ثم هى لذلك لم تعطل بدورها الرئيسى فى نضال الأمة العربية بل عاشت فى شبه عزلة عن قضايا الوطن العربى الرئيسية .

ثالثاً :

إن ثورة سنة ١٩١٩ خدعها الاستعمار وأعطاهما استقلالاً صورياً فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فانهت بإعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريئة تحت حراب الاحتلال وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعت بين مصر وبريطانيا بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ فقد كانت فى مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى . ولتفسير ذلك يجب أن نلم ببعض شروط معاهدة سنة ١٩٣٦ ونذكر منها ما يلى :

- ١ — تبقى قوات بريطانية فى مصر للدفاع عن قناة السويس
- ٢ — توضع مصر موانئها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة :

٣ - تنشئ الحكومة العربية الطرق والكمبارى والسكك الحديدية اللازمة لتحسين طرق المواصلات التي تقتضيها الأغراض الحربية وكذلك تبنى الشككات اللازمة لإقامة القوات البريطانية .

٤ - مدة هذه المعاهدة عشرون عاما .

يتضح من الشروط السابقة أن الاستقلال الحقيقي كان غير متوافر الأركان لسبب واضح وهو انعدام سيادة الدولة على أراضيها .

الباب الرابع

دراسة النكسة

في هذا الباب يستمر الميثاق في دراسة ثورة سنة ١٩١٩ ونتائج استسلامها للاستعمار وأعوان الاستعمار ، وهنا يلاحظ الباحث الفرق الجوهرى بين الوطنى والثائر ، فالوطنى هو الذى يهتم بقضية بلاده أو يتابع تطوراتها ويعز عليه أن تنتهك حرمان بلده ، والثائر هو الوطنى الذى يعتبر كل إهانة موجهة إلى بلده موجهة إليه شخصياً فيثور لكرامة بلاده ويرد الصاع صاعين .

ومن دراسة باب النكسة تتجلى لنا الروح الثورية من تحليل الميثاق لنكسة ثورة ١٩١٩ تحليلاً ثورياً فانظر إليه حيث يقول :

ولقد انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعاً إلى الارتقاء في أحضان القصر تارة وفي أحضان الاستعمار تارة أخرى . وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالحهما في صف واحد وإن بدت الخلافات السطحية بينهما في بعض الظروف لكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف في الصف المعادى لمصالح الشعب والمضاد لاتجاه التقدم ... إن الديمقراطية بالطريقة التى جرت ممارستها في مصر في تلك الفترة كانت ملهة مهينة .

إن الشعب لم يعد صاحب السلطة وإنما أصبح الشعب أداة في يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هي التي تقرر خط السير الوطنى وإنما أصبحت أصوات الجماهير تساق وفقاً لإرادة السلطات الحاكمة وأصدقائها ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لإغفال الجانب الاجتماعى من ثورة سنة ١٩١٩ .

ثم يستمر الميثاق فى تحليله للأوضاع فى الفترة ما بين الثورتين تحليلاً شعبياً ثورياً رائعاً حين يقول :

« إن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يتقدم بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى إرادته . . . إنه حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات ، .

وفى هذه العبارات ما يدل دلالة واضحة قاطعة على أن الثورة التى قامت يوم ٢٣ يولية كانت ثورة أحست بآلام جماهير الشعب السكادحة ووضعت نصب عينيها أهدافاً ثابتة تنأى بها عن الانحراف . الذى أصاب ثورة سنة ١٩١٩ بإغفال الجانب الاجتماعى من الثورة .

ويستمر الميثاق فى شرح ظروف ما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فى عبارات بليغة لا تحتاج إلى تعليق حين يقول :

لقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد وركعت جميعها تلتئم الرضا الذى يصل بها إلى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب وأهدرته

كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد
ومنبعها الأصلي .

وانتهى الأمر إلى حشد أنهم هانوا على الشيطان الذين باعوه
أرواحهم فوصل بهم إلى الهوان إلى حد أن تغيير الوزارات أصبح له
ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه .

إن القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم
على نفسها بالذبول والموت .

ولسوف يبقى الوطن زمناً طويلاً يشعر في حلقه بمرارة الذل الذي
أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة
فاقت كل حدود للاحتيال البشرى .

وهكذا تبين لنا أن الاستعمار إذا كان قد فعل ذلك بأكبر جزء من
الأمة العربية وهو مصر فقد هان عليه أن يستذل بقية الأمة العربية
جميعها فتذكر لوعوده لها خلال الحرب العالمية الأولى إذ بدلا من
أن يعترف بحق الشعب العربي بحكم نفسه في الجزيرة العربية والشام
والعراق حسبما اتفق معه قادة ثورة سنة ١٩١٦ إلا أنه سرعان ما خدع
ثورة سنة ١٩١٦ فأقام في فلسطين وطناً قومياً لليهود واقتسم الفرنسيون
والإنجليز البلاد العربية فالعراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت
النفوذ البريطاني وسورية ولبنان تحت النفوذ الفرنسي بالإضافة إلى
نفوذ إيطاليا في ليبيا ونفوذ فرنسا في بقية أجزاء المغرب العربي .
ويذهب الميثاق إلى تحليل مدى ما وصلت إليه الأمة العربية من هوان
على يد الاستعمار فيقول : (إن سنوات طويلة سوف تمضي قبل أن

تنسى الأمة العربية مرارة التجربة التي عاشتها في هذه الفترة محصورة بين الإرهاب والإهانة .

وبما تقدم يتضح لنا أن جمال عبد الناصر حين قام بثورة سنة ١٩٥٢ لم يكن يعتبر نفسه ضابطاً في جيش منعزلاً عن الشعب وإنما هو يقرر في فلسفة عميقة أنه إنما وضع الجيش تلك الليلة في وضعه الصحيح بالنسبة للشعب : جيش الشعب وحاميه فانطلقت الثورة بعد ذلك تفتح الطريق أمام إرادة التغيير وفيما يلي عبارة رائعة من روائع فلسفة الثورة التي يحاول الاستعمار وعملاؤه طمسها بما يروجونه من إشاعات عن أن هناك جيشاً وهناك شعباً يقول الميثاق : (إن الضمام الجيش إلى النضال الشعبي صنع أثرين هائلين في نفس الليلة - فقد سلب قوى الاستغلال الداخلي أداؤها التي كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فإنه سلاح النضال الشعبي في مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتملة بدرع من الصلب قادر على أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر) .

وبما هو جدير بالذكر في هذا الباب حرص الرئيس على أن يؤكد أن الثورة التي قامت يوم ٢٣ يولييه لم تكن من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصياً يائسا ضد مجتمع بأكمله كما أن الثورة لم تكن من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادما مع الأغلبية وإنما كانت ثورة شعب تطلعت إليها الجماهير . وشدت من أزرها وكفلت لها بوعدها الاستمرار نحو البناء الجديد تهدم مخلفات الماضي وتحقق في بناء جديد ما يصبو إليه الشعب من عدالة اجتماعية ، فاتخذت طريقها على أرض صلبة نحو الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ..

الباب الخامس

الديمقراطية السامية

تعريف الثورة :

في هذا الباب استهل الميثاق الحديث بتعريف بليغ للثورة بأنها عمل شعبي وتقدمي :

فالثورة في الميثاق ليست من عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بأكمله كما أنها ليست من عمل فئة واحدة وإلا كانت تصادما مع الأغلبية وإنما قيمة الثورة الحقيقية في شعبيتها ومدى تعبيرها عن آماني الجماهير ومدى ما تقدمه إلى الجماهير من قدرة على تسير دفة الأمور في وطنها والديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لشعبية الثورة ، لأن الديمقراطية معناها تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه والاشتراكية هي مقياس التقدمية . الشق الثاني من التعريف بالثورة ، أن الاشتراكية هي إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع ينتج ويقدم الخدمات من هذا الإنتاج .

إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ، إنهما جناحا الحرية الحقيقية

وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تخلق في آفاق
الغد المرتقب .

هذا هو التعريف المدرّوس الذى وضعه الميثاق للثورة ومن شرح
هذا التعريف نستخلص أن الثورة الحلقة هى التى تستهدف وضع
السلطة فى يد الشعب فى الوقت الذى تطبق فيه النظم الاشتراكية بعيداً
عن الاستغلال والإقطاع .

ويمضى الميثاق فى باب الديمقراطية فى تحليل ثورى رائع لمعناها
وأصولها لكي يحقق الهدف السادس الذى نحتته الثورة من إرادة
الجمهير فيقول الميثاق : إن الشعب المصرى هو الذى استخلص بكفاحه
المبرر حرية إرادته من براثن الاستعمار فى حرب السويس وكان
السؤال الطبيعى الذى طرح نفسه تلقائياً غداة النصر العظيم هو لمن
تكون هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب
المعركة الرهيبة ؟ وكان الرد التاريخى هو أن هذه الإرادة لا يمكن أن
تكون لغير الشعب فالشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب
لكى تضعها فى متاحف التاريخ وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها
بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ويذهب الميثاق إلى تحليل الديمقراطية بعد ثورة سنة ١٩١٩
فيقول : إن كثيراً من الحركات الثورية تنعكس لأنها تنسى فى حلالة
النصر فضل الشعوب فتبتعد عنها تاركة آمالها بعيدة عن التنفيذ وهذا
ما حدث فى ثورة سنة ١٩١٩ التى خدعت بإعلان الاستقلال المزيّف
سنة ١٩٢٢ وما تلا ذلك من دستور سنة ١٩٢٣ الذى جاء بديمقراطية
مزيفة لم تكن لتمثل إلا ديمقراطية الرجعية ولتفسير ذلك يقول الميثاق :

إن الأوضاع السياسية في كل بلد انعكاس للأوضاع الاقتصادية فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلاد فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذه البلاد لا يمكن أن تكون إلا حرية الإقطاع إذ يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويحكم ليحمي هذه المصالح وكذلك الحال عندما تكون القوة لرأس المال المستغل وكان الحال في مصر بعد ثورة سنة ١٩١٩ تحالفاً بين الإقطاع ورأس المال المستغل فأصبحت الحرية هي حرية هاتين الفئتين دون غيرهما من فئات الشعب وجماعته فجاء البرلمان الذي أقامه دستور سنة ١٩٢٣ حامياً لمصالح الطبقة الممتازة التي منحت هذا الدستور وهي طبقة الإقطاع ورأس المال المستغل بزعامة الملك .

أما عن التصويت فقد كانت هناك مثالب ثلاثة تؤخذ عليه :

١ - في الريف كان التصويت إجباراً للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن الفلاح يملك إلا أن يعطى صوته للإقطاعي أو من يعينه وإلا كان جزاؤه الطرد من الأرض .

٢ - في الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن لظهور رأس المال المستغل في الهيئات التشريعية .

٣ - في الريف والمدينة كانت الحكومات تقوم بالتزوير إذا ما تعارضت نتائج الانتخابات مع مصالحها .

فالديمقراطية إذن كانت ديمقراطية سياسية في ظاهرها ولكنها كانت مزيفة لأن العامل أو الفلاح لم يكن حراً في اختيار من يمثله لارتباط حياته بمصالح الإقطاع ورأس المال وفي ظل هذه الديمقراطية

المزيفة ديمقراطية الرجعية استغل الفلاح والعامل أسوأ استغلال
وقيدت حرية الصحافة عن طريق الرقابة وقوانين النشر الصارمة
فخضعت الصحافة لرأس المال المستغل فنقت منه لا من جماهير الشعب
وحيا واتجاهاتها السياسية كما أن التعليم في ظل هذه الديمقراطية المزيفة
كان تعليما مهزوزاً إذ لقنت أجيال من شباننا أن بلادها بلاد زراعية
لا تصلح للصناعة وأجيال متعاقبة قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته
إذ شككهم نظم التعليم في أدوار أبطالهم بينما وضعت حالات التجريد
والإكبار من حول الذين خابوا كفاحهم من أفراد الأسرة المالكة
السابقة كما كان الهدف من التعليم اخراج موظفين يعملون للأنظمة
القائمة وتحت قوانينها التي لا تأبه بمصالح الشعب كما أن الإقطاع والرجعية
الحاكمة استطاعا الضغط على جماعات كثيرة من المثقفين كان يمكن أن
تكون من ضمن الطلائع الثائرة ، فاستسلم بعضها لإغراء ما ألقته إليها
الرجعية من فتات الامتيازات الطبقية وذهب البعض الآخر إلى
الانزواء والنسيان .

من أجل كل هذه الظروف التي امتحنت بها الديمقراطية في بلادنا
وضع الميثاق ضمانات كافية للوصول إلى الديمقراطية السليمة ، تتجلى
فيما يأتي :

١ - إن الحرية السياسية لا يمكن أن تثمر إلا بالحرية الاجتماعية
فالمواطن لا يمكن أن يصوت بحرية إلا إذا تحرر من الاستغلال
وكان له نصيب عادل من الثروة الوطنية وتخلص من كل قلق وخوف
يهدد أمن مستقبله .

٢ - إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة

طبقة من الطبقات وكان لابد من تجريد الرجعية من كل أسلحتها وإبعادها عن السيطرة على الحكم وللرجعية أسلحة كثيرة فهي تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال وإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار ولما كان الصراع الطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله فإن سلطة الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولاً وقبل كل شيء من أسلحتها .

٣ — إن الوحدة الوطنية الممثلة لقوى الشعب العاملة من الملاحين والعمال والجنود والمنقذين هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي لتكون السلطة الممثلة للشعب الحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . ولكي نستطيع أن ندفع بقوى الشعب نحو تادية واجها وتفجير طاقاتها يجب أن تكون هناك الضمانات الآتية :

١ — ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعمل القوى المكونة للأغلبية وذلك لأنها الأغلبية التي طال استغلالها وهي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل ما عانت من حرمان ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية على الأقل .

٢ — يجب أن تؤكد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية كما أن نظام الإدارة المحلية يجب أن ينقل باستمرار وإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية فإنها أقدر على حسمها وستنشأ مجالس شعبية منتخبة في القرى والمدن والمحافظات تعتبر بمثابة برلمانات صغيرة في نظام الإدارة المحلية لها معه

حساب السلطة التنفيذية وإجراء التشريعات اللازمة لصون مكاسبها وعلى ذلك يصبح قرار الخمسين في المائة على الأقل للفلاحين والعمال في المجالس الشعبية المنتخبة وفي البرلمان أكبر ضمان لمزاولة الأغلبية حقها في السيادة ومن هنا يتأكد المعنى الفعلي للديمقراطية .

٣ - إن الحاجة ماسة إلى جهاز جديد في الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

٤ - يجب أن تكون جماعية القيادة فبراسنا في الحكم لأنها علاوة على أنها عاصم من جموح الفرد فهي تأكيد كذلك للديمقراطية على أعلى المستويات والجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر الذي أولته أمته تأييداً منقطع النظير قد أثبت أنه الرعيم الذي لا تسيطر عليه الأنانية أو الغرور فهو يطالب بالجماعية في القيادة لكي يمارس الشعب الديمقراطية في أعلى المستويات فراه يرفض في أصرار الواثق من نفسه الوفي لمبادئه اقتراحاً أهله الحماسة والعاطفة تقديراً للرجل من بعض أعضاء المؤتمر الوطني بتنصيبه رئيساً للجمهورية مدى الحياة ولكنه رفض لتناقض ذلك مع جماعية القيادة .

٥ - إن التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال في التمكين للديمقراطية السليمة كما أن الوقت قد آن لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين لترعى شئونهم ونطالب بحقوقهم .

٦ - إن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ولذلك فإن ملكية الاتحاد الاشتراكي العربي للصحافة تخلص لها من الخضوع تحت تأثير طبقة واحدة وهي قد تخلصت من سيطرة رأس المال على الحكم فأصبحت ملكاً للشعب يزاول فيها النقد البناء لصالح جماهير الشعب .

٧ — أن المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد أن تقرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن كالتعليم والقوانين واللوائح فالتعليم لم يعد للعرض منه تخريج موظفين بل أصبح الغرض منه تمكين الإنسان من القدرة على إعادة تشكيل الحياة كما يجب أن تعاد صياغة القوانين من جديد لفستطيع أن نخدم أهداف الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

كما أن اللوائح يجب أن تتغير تغيراً جذرياً من الأعماق لأنها أو معظمها وضعت في عهد حكم الطبقة الواحدة ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الديمقراطية في الميثاق بالنسبة للديمقراطية قبل الثورة ديمقراطية ثورية سليمة تعطي الشعب كل السلطة التي تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية عن طريق المجالس الشعبية ، في القرى والمدن والمحافظات كما تعطي المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي الفرصة للتقدم بمشروعات القوانين لمجلس الأمة الذي يلتزم بالنظر فيها وإصدارها وهكذا تسفر هذه النظم الديمقراطية عن حقيقة لا لبس فيها ولا غموض وهي أن السيادة الشعبية على الحكومة قد تأكدت وأصبح الشعب سلطة رابعة لا تقل أهمية عن السلطات الثلاث التقليدية وهي سلطة القضاء والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

الباب السادس

في حتمية الحل الاشتراكي

واضح من خطوات ثورة ٢٣ يولية أن الحرية الاجتماعية أساس لاغنى عنه لمزاولة الحرية السياسية ، والحرية الاجتماعية مفهومها يتغير من أمة إلى أخرى فبعضها يهدف إلى الماركسية المتطرفة وآخر يهدف إلى الاشتراكية الوطنية النابعة من احتياجات البلاد المحلية وحسب ظروفها وتقاليدها وقد اختلفت الثورة وهي — ملزمة في هذا الاختيار بمطالب الجماهير — طريق الاشتراكية ورأت أن مزيدا من الاشتراكية معناه مزيد من الحرية ، فلم يكن في الماضي عقب ثورة سنة ١٩١٩ تخطيط لأمانى الشعب الاجتماعية فركت أموال البلاد الاقتصادية والاجتماعية تبع بالمتناقضات فترك الفقير يزداد فقراً والغنى يزداد غنى باسم الديمقراطية السياسية التي أعطت للفرد حق التصويت في الانتخابات في حرية ظاهرية وفي واقع الأمر كان الفرد مسوقا إلى إبداء رأيه حسب المصالح السياسية لذوى المكانة الاجتماعية وأصحاب مراكز الثقل الاقتصادي في البلاد من الإقطاعيين وأصحاب رأس المال المستغل وتفاقم الحال وأندرس سوء المال وأصبحت الحاجة ماسة إلى ثورة عميقة تمس أعصاب الجماهير

مساً جوهرياً يضع الأمور في نصابها على أسس اشتراكية لضمان الحرية الاجتماعية .

وللاشتركية زاويتان في بلادنا كما ذكر الميثاق الزاوية الأولى علمية على مستوى النظريات العلمية التي تسعى إلى التعادلة بين طبقات المجتمع لتحول دون الصراع الدموي بين الطبقات .

وقد لخص الميثاق هذه الزاوية بقوله : « إن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد الثروة في المستعمرات ، ذلك أن رأس المال في البلاد المتخلفة لا يمكن أن يتبع نفس الخطا التي اتبعتها رأس المال في الدول الاستعمارية كوسيلة لتطور الزراعة والصناعة فيها ، ذلك لأن رأس مال هذه الدول كان استغلالاً هائلاً للمستعمرات منذ مطلع العصور الحديثة فالرأسمالية في البلاد المتطلعة إلى التقدم بحكم ضآلة مواردها ليس أمامها إلا سييلان :

١ - أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجبركية العالية التي تدفع ثمنها الجماهير لأن صناعاتها الناشئة لا يمكن أن تصمد المنافسة الحرة .

٢ - إن أمل الرأسمالية في النمو في البلاد المتطلعة إلى التقدم ينحصر في ارتباطها بالرأسماليات الكبرى في العالم فتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة ذلك أنها ضعيفة لا تستطيع أن تقوم بجهد خلاق دون الاعتماد على الرأسماليات الكبرى

التي تدعمت وتشعبت مصالحها واحتسرت كثيراً من أوجه النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري . كما أن اتساع مسافة التخلف تجعل من العبث أن يكون هناك تقدم للجهود الفردية في الوطن المتطلع إلى النمو طالما أن هذه الجهود الفردية مصابة بدافع الربح الأثافي .

وعلى ذلك فإن مواجهة تهدي التخلف لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط وهي :

(١) تجميع المدخرات الوطنية .

(٢) وضع خبرات العلم الحديث في استثمار هذه المدخرات .

(٣) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

كل ذلك من أجل زيادة الإنتاج الذي لا بد أن يصحبه عدالة اجتماعية بعدالة التوزيع إذ لا بد أن تعود خيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجوع الشعبية العاملة لتصنع لها مجتمع الرفاهية ، ولا بد من تخطيط يضمن زيادة الإنتاج مع العدالة في التوزيع ولكي يتم ذلك يجب أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه طاقتها طبقاً لخطة محدودة تتلخص في خطوط وحدود يمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً : في مجال الإنتاج عموماً :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقت القوى المحركة والساود ووسائل النقل البحري والبري والجوي وغيرها من المرافق العامة في نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا : في مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلة في إطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا : في مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وإذا كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات وفي هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية في تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب في هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسؤولية الجزء الباقي منها .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور في التجارة الداخلية ولا بد للقطاع العام عن مدى السنوات الثماني القادمة وهي المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل في عشر سنوات أن يتحمل مسؤولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار

ليفسح مجالاً واسعاً في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاوني على أن يكون مفهوماً بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أي ظرف من الظروف .

رابعاً : في مجال المال :

يجب أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة فإن المال وظيفته الوطنية لا تترك للبضاربة أو المغامرة كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون من الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامساً : في المجال العقاري :

يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية : الخاصة ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني كما تؤديه في خدمة أصحابها وفي مجال ملكية الأرض الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها أي الأب والأم وأولادهما القصر حتى لا تتجمع ملكيات في نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة من هذا الحد بضمن تقدي إلى الجمعيات التعاونية الإصلاح الزراعي .

أولاً إلى الغير كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يتعدى بها عن أوضاع الاستغلال على أن متابعة الرقابة أمر ضروري وإن كانت الزيادة في الإسكان العام والتعاون سوف تساهم بطريقة عملية في مكافحة أى محاولة للاستغلال في هذا المجال .

ولذلك فإن قوانين يولية سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته تعتبر بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

وقد ناقش الميثاق مسئولية رأس المال الخاص فأهاب به أن يكون نظيفاً خلاقاً غير مستغل وأن ينسى الماضي حينما كان يعيش في ظل الحماية وحينما كان يسعى للحكم بغية التمكين لنفسه من مواصلة الاستغلال هذا من الناحية العملية للاشتراكية وتطبيقها .

أما عن الزاوية الأخرى فهي زاوية الواقع الداخلي فالاشتراكية كانت ضرورية في وقت ينذر بصراع دموي هائل بين الطبقات مرده إلى الفوارق الهائلة بين الاحتكاريين الرأسماليين وبين العمال أدوات الإنتاج ، لقد كان أحد الرأسماليين مثلاً يملك ٤٣ مليون جنيه وكان يوصى جمال عبد الناصر بعدم تحدى الإنجليز لأنه كان يتعاون معهم لتنمية ملايين الثلاثة والأربعين وكان غيره يملك عشرة ملايين جنيه ، وآخر وهو تاجر يملك ستة ملايين جنيه وكانت ملايين هؤلاء جميعاً تأتي من عرق العامل وجهده فأحدهم مثلاً رصد في مصانعه في الإسكندرية ستة جنيهاً لعلاج سبعة آلاف من العمال في الشهر

وطلب منه عامل سلفة لعلاج ابنه المريض فسأله المليونير عن سبب
إنجابه أولادا فقال العامل هذا أمر الله فرد المليونير اذهب إلى الله
أعطيك سلفة ١١

هذا مثل من أمثلة استبداد رأس المال بالعمال .

أما عن الفلاحين فقد كان كل إقطاعي صغيرا كان أو كبيرا يستغل
الفلاح وأسرته أسوأ استغلال وإلا طرد من مورد رزقه من الأرض التي
لم تكن لتكفي لرد غائلة الجوع عنه ، الفلاح يعمل في حقله هو
وأولاده وزوجته وبناته في منزل الإقطاعي وبعبارة أخرى كانت
العلاقة علاقة رق مستديم في القرن العشرين .

وبما زاد الطين بلة أن الأرض التي رواها الفلاح بدمه وعرقه
لم تكن ملكا صحيحا بعرق الجبين لهؤلاء السادة ويتجلى ذلك من
هذه الإحصائية وغيرها كثير من سجل حكم الأسرة المالكة في
الماضي .

في محفوظات عابدين سجل طريف لتوزيع الأرض عنوانه : د الأرض
التي صار إيمانها وإحسانها بأمر نخامتلو الخديوى إسماعيل باشا ، .
ووردت في هذا السجل قائمة بمئات الأسماء تقتطف منها ما يلي .

هبات وإحسانات .

باسم الست الكبيرة والصغيرة حرم مرحوم إبراهيم باشا
٢٠٠٠ فدان .

باسم الست حرم عبد القادر بك قائمقام أجي ٢٠٠ فدان .

خزاة الدولة بالأموال فالأموال عرض زائل وإنما نحن نريد تغييراً
جوهرياً إذ تريد الثورة تحرير الفرد اجتماعياً بعد أن حررته سياسياً
ولذلك كانت قوانين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٦١ الزراعية ضربة قاضية
للإقطاع كما كانت قوانين يواية الاشتراكية بما فيها من تأميم وتوسيع
للقطاع العام ضربة كبرى لرأس المال المستغل فنبّت دعائم الاشتراكية
على أسس تذويب الفوارق بين الطبقات واحترام تقاليدنا في الملكية،
الخاصة فامتلك الشعب وسائل الإنتاج وحولت مؤسسات وشركات
إلى القطاع العام ليستفيد منها الشعب بأجمعه .

وجاءت الخلاصة الناتجة عن دراسة المفهوم الاشتراكي في
مجتمعنا على النحو الآتي :

١ - تحديد الملكية بمائة فدان على الاثريد حيازة المستأجر عن
خمسين فدانا فاخفى احتكار الأرض وما ترتب عليه من فوضى
الحياة السياسية .

٢ - أمت الثورة ملكية الصناعات الثميلة لتكون كلها والتوسع
فيها ملكاً للشعب ، وحدث هذا كذلك للبنوك أما بالنسبة للصناعات
المتوسطة فقد حولت ملكية النصف في بعضها إلى الشعب وفي البعض
الآخر حدد أقصى ما يملكه أى فرد بعشرة آلاف جنيه أما بالنسبة
للاستيراد والتصدير فقد وضعت القوانين التي تكفل عدم تلاعب
المضاربين الفردية بالإنتاج الوطني أما بالنسبة للهن والحرف وبالنسبة
للصناعات الخفيفة وهي من الأعمال التي لا يمكن في ظلها إيجاد قوة
قادرة على الاستغلال والاحتكار فقد تركت الثورة المجال حراً .

٣ — كما أعطيت للعمال حقوقهم في إدارة المؤسسات والمنشآت كما
يعتمد أن يكون لهم حق ٢٥٪ من صافي الأرباح .
والاشتراكية قد ضمنت زيادة الإنتاج والخدمات وتحرير الفرد من
الرق الاجتماعي ممثلاً في رأس المال المستغل والإقطاع المتهم .

الباب السابع

حول الإنتاج والمجتمع

إن معركة الإنتاج هي التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان العربى مكانه تحت الشمس .

يتجلى من هذا الباب الروح التى عالج بها الميثاق الإنتاج وظروف المجتمع الذى نعيش فيه ويعتبر هذا الباب من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ .

عالج هذا الباب الإنتاج ومضاعفته على أنه ضرورة لا بد منها لمواجهة ضغط تزايد السكان وقد أضاف الميثاق اللثام عن سياسة الدولة فى هذا السبيل فقرر أنه إذا كان تنظيم الأسرة مهما لمعالجة مشكلة تزايد السكان إلا أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات من ألام الضروريات بصرف النظر عن نتائج تجربة تنظيم الأسرة التى قد لا تأتى بالثمره المرجوة ويذهب الميثاق إلى أن خطة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ليس المقصود منها أن نشد الأحزمة على البطون ونهمل حاجات الأجيال الحاضرة فان فى الإمكان الوصول إلى هذا الهدف بالتخطيط الاجتماعى والاقتصادى دون تضحية بالأجيال الحاضرة الحية من

المواطنین لمصلحة الأجيال التي لم تولد بعد فوضع الميثاق بذلك أسس
تقديس كرامة الفرد في المجتمع فالفرد لا ينفى في احتياجات الدولة
ولنما تحقيق أهداف الدولة مرتبط أشد الارتباط بتلبية رغبات الفرد
الذي يعمل في هذا البناء . ورسم الميثاق حدود الإنتاج على
النحو الآتي :

أولا : في الريف

أقر الميثاق ضرورة الاحتفاظ بالملكية الفردية في الميدان الزراعي
بشرط ألا تتعدى حدودها إلى الاستغلال الذي يتنافى مع الاشتراكية
ولزيادة الإنتاج في الريف يجب حماية الفلاح من طبقة المزارعين
عن طريق الجمعيات التعاونية ، واستعمال الآلات الزراعية ، وتسويق
المحصول الذي يمكن الفلاح من الحصول على فائدة عادلة تتناسب مع
كده وعمله . هذا فضلا عن التوسع من مشروعات الري التي يقف على
قمتها السد العالي المشروع الذي خاضت البلاد من أجله الحروب المسلحة
والاقتصادية والنفسية لكي تضعه موضع التنفيذ وفوق هذا كله حدد
الميثاق ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق إليها معركة تطوير الريف :

أولها : الامتداد الأفقي في الزراعة فتدأ أعلن الميثاق أن زيادة رقعة
المساحة الزراعية واستصلاحها لا يجب أن تتوقف لحظة واحدة لكي
نخلق أكبر عدد ممكن من الملاك .

والثاني الامتداد الرأسي في الزراعة بزيادة الإنتاج باستخدام
الوسائل العلمية الحديثة وتنويع المحاصيل الزراعية .

والثالث تصنيع الريف لامتناس الايدى العاملة الزائدة فى الريف
عن حاجة الإنتاج الزراعى .

ثانيا : الصناعة وتطورها :

ذكر الميثاق أن الصناعة هى الدعامات القوية للكيان الوطنى القادرة
على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى كما أنها الطاقة
الخلقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط . ومن ثم فهى القادرة
فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما والثورة
الصناعية فى بلادنا يجب أن تأخذ فى اعتبارها أساسين هامين :

(أ) الناحية الاقتصادية :

فى هذا المجال يجب أن نأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم فى بناء
المصانع والعمل بها وفقا لآخر تطورات العلم الحديث كما أنه يجب أن
تمتد يد البحث فتحدث ثورة فى اكتشاف منابع ثروتنا الطبيعية
والمعدنية فلقد طال إهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهود
التي وجهت إليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها . وبالبحث عن
موارد ثروتنا نستطيع أن نقيم أسس الصناعات الثقيلة بخامات مصرية
هذا فضلا عن ضرورة تصنيع المواد الخام الزراعية فنفتح بذلك آفاقا
لصناعاتنا فى الخارج ونفتح أبوابا واسعة للعمال .

(ب) الناحية الاجتماعية :

إن سياسة التصنيع فى بلادنا يجب أن توازن بين الصناعات الثقيلة
وبين الصناعات الاستهلاكية التى لا تقل أهمية عن الصناعات الثقيلة
إذ أن بعضها كالمواد الاستهلاكية الغذائية يستطيع أن يغزو أسواق

الدول المتقدمة كما أن الصناعات الاستهلاكية فضلاً عن مساهمتها في حل مشكلة البطالة فهي مصدر من مصادر توفير النقد الأجنبي لاقتصادنا الوطني . وإذا كانت الصناعات الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشاخص فإن بناء الصناعات الثقيلة مع الأولوية المحققة التي يجب أن تمنح له يجب ألا يحد من الصناعات الاستهلاكية .

وفلسفة الميثاق في ذلك تتجلى في تلك العبارة القوية التي تقول إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيد هذه الجماهير تجنيدياً كاملاً لبناء الصناعات الثقيلة وإغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل من غير مبرر حقيقي إمكان الوفاء بتطلعاتها المتسعة، ويتجلى من ذلك أن الثورة في كل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تهدف إلى عظمة الدولة وقرتها على حساب الآلاف من البشر الذين يجبرهم النظم الدكتاتورية ، على الفناء في شخصية الدولة وإنما تجعل الثورة من عظمة الدولة أداة تخدم رفاهية الفرد .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع في طرق المواصلات في الداخل حتى يغطي الوطن كله بشبكة من السكك الحديدية والطرق والمطارات لما لذلك من أثر فعال في تحقيق وحدة الوطن الإنتاجية دون أن تفرض العزلة على أجزاء منه .

كما قرر الميثاق ضرورة التوسع في طرق المواصلات البحرية لقيام صناعات بحرية تستغل موقع الجمهورية العربية المتحدة في قلب العالم البحري وتشرف على أعظم بحاره أهمية في السياسة والاقتصاد وهما البحرين الأحمر والمتوسط .

ثالثاً : رأس المال الخاص

كما نوه الميثاق بما يمكن أن يؤديه رأس المال الخاص غير المستغل في الناحية الصناعية إلى جانب القطاع العام وفي هذا الصدد ذكر الميثاق أن قوانين يولية سنة ١٩٦١ الاشتراكية لم يكن الغرض منها القضاء على رأس المال الخاص بقدر ما كانت تسعى إلى :

- ١ - القضاء على الاستغلال واحتكار القلة للكثرة الغالبة .
- ٢ - زيادة كفاية النظام العام الذي يملكه الشعب وتعود فائده على الشعب ومعنى هذا أن رأس المال الفردي موضع احترام بمعنى أنه لا بد أن يعلم أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه شأن رأس المال العام فالسلطة الشعبية هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

رابعاً : حقوق العمال ومسئولياتهم :

قرر الميثاق أن العامل في ظل النظام الاشتراكي أصبح سيد الآلة بعد أن كان أحد التروس في جهاز الإنتاج فكفلت له القوانين الثورية حداً أدنى في الأجر وحققت له حق الاشتراك في الإدارة مع ضمان نصيب حقيقي في أرباح الإنتاج وحددت له ساعات العمل بسبع ساعات وإذا كان هذا هو ما كفلته القوانين الاشتراكية من حقوق للعمال فإنها ألقت عليهم أيضاً مسئوليات ومن أهم مسئولياته محافظته على أدوات الإنتاج ومجهودهم في نجاح عملية التطوير الصناعي والوصول بها إلى الهدف المنشود .

خامساً : رأس المال الأجنبي في المجال الصناعي :

إن التطوير الوطني يقبل الأولوية المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهدافه بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعونة . والميثاق يعتبر المساعدات الأجنبية واجبا على الدول السابقة في التقدم نحو التي تناضل للوصول إليه ويرى كذلك أن الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة بأن تقدم للدول المتطلعة إلى النمو نصيباً مما نزلته من ثروتها الوطنية أيام الحركات الاستعمارية الأولى .

وتأتي في المرتبة الثانية القروض غير المشروطة فإن التطور الوطني يقبها لأن مشكلتها تنتهي تماماً بعد الانتهاء من سدادها والفوائد المستحقة عليها .

وفي المقام الثالث أن التطور الوطني مستعد لقبول اشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني المستثمر في الظروف الضرورية التي تقتضي خبرات جديدة غير متوافرة في المجال الوطني ومع ذلك فإن سيادة شعبنا على أرضه تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع أن يسمح بها لرأس المال الأجنبي بالعمل في بلاده لكي يكون في خدمة البلاد لا سياداً لها .

على أن هذا كله من باب العمل على زيادة الإنتاج فكيف تنعكس هذه الزيادة ؟

يقول الميثاق إن زيادة الإنتاج يجب أن تنعكس على أفراد المجتمع في حقوق أساسية لكل مواطن يبتغي تكريس الجهد لتحقيقها وتتلخص هذه الحقوق فيما يلي :

أولاً : حق كل مواطن في الرعاية الصحية ومعنى هذا أن يكون الدواء والعلاج بمبدأ عن الاستغلال وفي متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن .

ثانياً : لسكل مواطن الحق في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه . وقد فسر الرئيس عملياً هذا الجانب حينما أعلن مجانية التعليم في كل مراحله حتى الجامعي منه في خطابه الشعبي التاريخي في عيد الثورة العاشر مساء ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٢ بالاسكندرية .

ثالثاً : حق كل مواطن في الدولة في أن يجد له عملاً متناسباً مع كفايته واستعداداه ومع ما حصل عليه من علم فالعمل مفسر نفسه من أهميته الاقتصادية في حياة الإنسان تأكيداً للوجود الإنساني في ذاته على أن يكون العمل مشروطاً بحد أدنى للأجر وبحد أعلى للدخل عملاً بمبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات .

رابعاً : إن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمّنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان ومعنى هذا تأكيد من الميثاق لأهمية الفرد في الدولة .

هذه الحقوق جامعة مانعة لحقوق العلم والعلاج والعمل المجزى الملائم والتأمين ضد العجز والمرض ، وكلها حقوق تعتبر لبنات بجانب زيادة الإنتاج في خلق المجتمع الاشتراكي .

ثم يتجه الميثاق إلى القيم الاجتماعية العامة التي لابد منها لاستقرار

المجتمع من الناحية النفسية . المجتمع الذى يعيش بعيداً عن عقد القلق والخوف وبعض هذه القيم :—

(١) العناية بالطفولة وتوفير ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة فى المستقبل . لأن الطفولة هى صانعة المستقبل .

(٢) أن تتساوى المرأة بالرجل فى الحياة المدنية مساواة تامة فيما عدا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية من تشريعات الزواج والطلاق والميراث والظروف التى تفرض فيها قوامة الرجل فى العلاقات الزوجية بما تؤكد شخصيته الرجل وتسلم به المرأة فى مجتمعنا ذى التقاليد الإسلامية .

(٣) وجوب حماية الأسرة الخلية الأولى الحية فى المجتمع .

(٤) وجوب التمسك بالمبادئ الأخلاقية .

(٥) حرية العقيدة الدينية فى مجتمعنا الجديد مقدسة لجميع رسالات السماء .

(٦) تأكيد حرية الإنسان الفرد فالعبيد هم الذين يشورون على حمل الأحجار والأحرار وحدهم هم القادرون على التحليق فى آفاق النجوم وأساس حرية الفرد تخليصه من الاستغلال .

(٧) إن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

(٨) إن إذابة الفوارق بين الطبقات أمر ضرورى لتمكين للديمقراطية السليمة وحرية الكلمة هى المقدمة للديمقراطية وسيادة

القانون هو الضمان الأخير لها وحرية الصحافة أبرز مظاهر حرية الكلمة .

(٩) يجب أن تكون الصحافة الحرة رقيباً أميناً على إدارة الأداة الشعبية شأنها في ذلك شأن المجالس النيابية .

(١٠) يجب أن تعاد صياغة مواد القانون لكي يستمد حدوده من أوضاع المجتمع الجديد .

(١١) القوات المسلحة درع الشعب ضد أخطار الخارج ودرعه المستعد لسحق كل محاولة استعمارية وجمعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول إلى آماله الكبرى .

(١٢) لذلك يتعين بناء جيش وطني قوى من البر والبحر والجو لأن الجمهورية العربية المتحدة بالواقع وبالتاريخ هي الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل المسؤولية ، مسئولية بناء جيش وطني قوى يحمي الوطن العربي من أطماع الاستعمار والصهيونية .

(١٣) ومع ذلك يجب ألا تغطي إحتياجات الدفاع على إحتياجات التنمية لأن الدفاع إذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

هكذا يتضح لنا أن الباب السابع الذي تعرض للإنتاج والمجتمع من أغنى أبواب الميثاق مادة وأفكاراً يمكن وضعها موضع التنفيذ خصوصاً وأنه لم يغفل المثل العليا والنواحي الروحية كما لها من أثر كبير في الارتقاء بالمجتمع والإنتاج معاً .

الباب الثامن

مع تطبيق الاشتراكية ومشكلاته

إن العمل شرف . العمل حق . العمل واجب . العمل حياة

لقد كان العمل قبل الثورة شعار الطبقات الكادحة من عامة الشعب وكانت القلة للقليلة من أبناء الوطن العاطلين بالوراثة يحتقرون العمل ويعتبرونه مضيعة لوقتهم الثمين الذي كان وقفا على موائد القمار وعلى السهرات الحمراء وانتقاء المصايف الأجنبية صيفا والمشاقي شتاء ولا ريب فقد كانوا يقلدون أصحاب الأمر والنهي في البلاد وعلى رأسهم الملك السابق أس الفساد والبلاء .

أما الآن ففي ظل الاشتراكية الثورية أصبح العمل واجبا مقدسا لكل فرد في هذه الجمهورية للقضاء على التخلف الذي عانت منه البلاد طويلا في وقت لم يكن هناك وسيلة لتجميع الأموال عن طريق الاستعمار والاستغلال فلا بد للدول النامية من تجميع طاقاتها للعمل وأن تعتمد على سواعدها في توفير المال اللازم لنهضة الاقتصادية ولن تتوفر الأموال إلا بزيادة الإنتاج .

وفي كل باب من الأبواب يحرص الميثاق على تأكيد حرية الفرد وينفي نفياً باتاً لإذابة الفرد في الدولة وفي هذا الصدد يقول الميثاق :
« والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرية إلى تحقيق أهداف الإنتاج والطاقت المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق إليه بحمامات الدم الجماعية ، وفي هذه العبارة ما يشير إلى أن اشتراكيتنا لخدمة الفرد ومن ثم لا داعى للإرهاب الذى اتخذته كثير من الثورات الاجتماعية وخاصة الثورة الشيوعية .
وهناك أسس للعمل أخرى حددها الميثاق تتجلى فيما يأتى :

(١) إن العمل المنتج يستلزم تشجيع الكلمة المكتوبة التى يدون فيها المسئولون عن التخطيط والعمل الوطنى أ.ف.كارهم لتسكون فى متناول اليد المنفذة ، والذين يقومون بالتنفيذ لا بد أن يدونوا ملاحظاتهم عن سير العمل لتسكون أمام المسئولين عن التوجيه لأن ذلك يساعد على تلافى الأخطاء والسير قدما فى طريق الإنتاج السليم .

(٢) إن العمل لا يمكن أن يكون منتجا إلا إذا استند إلى الديمقراطية ووسيلة الديمقراطية أن تتوافر الحرية فى مراكز الإنتاج جميعها لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهودهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسئولية ومعنى هذا أن العامل فى مصنعه مسئول عن نتيجة عمله وهو

فى نفس الوقت يناقش مع المسئولين طريقة التنفيذ وله أن يقترح أحسن السبل للوصول إلى الكمال فى الإنتاج هذا فضلا عن أن شعوره الكامل بملكية المصنع يعطى له الفرصة فى التفكير الحر الطليق ،

للوصول به إلى أعلى مراتب الدقة والكمال لما في ذلك من نفع مباشر له .

ومن وسائل الديمقراطية الإشراف الشعبي على مراكز الإنتاج ففي ذلك ما يضمن للشعب باستمرار تحديد أهداف الإنتاج بما يكفل مطالبه كما أن ممارسة النقد الذاتي تعطى عمالية الإنتاج الفرص في تصحيح الأوضاع وتعرف الأخطاء .

٣ - الصراحة في مواجهة الحقائق مهما كانت مرة فالقيادات الشعبية ذات الحق في الإشراف على مراكز الإنتاج إذا سمحت هذه القيادات بإخفاء الحقيقة فإنها تكون قد عزلت نفسها عن الشعب فيحق له بالتالي إسقاطها .

٤ - تكلم الميثاق عن دور العلم في التطبيق الاشتراكي في العمل والإنتاج فقال إنه يجب أن نتخلى فورا عن المراهقة الفكرية أو ما يعبر عنه بالسطحية في التفكير والارتجال الناتج عن تحكيم العاطفة ولذلك يوصي الميثاق بالتفكير العملي العميق إذ يقول إن الشعب هو قائد الثورة والعلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري وثورة بلا علم هي مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبته الطويل واسكنها لا تغير من واقعها شيئا وأوصى الميثاق بضرورة العلم لتحدي التخلف وبأن يكون العلم في هذه المرحلة لخدمة المجتمع فلقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ولقد كافنا هذا التخلف كثيراً مع أن ظروف القمر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا وما زال هذا التخلف يكلفنا الكثير واسكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على

الدنيا — أن نبداً الفجر مع الذين بدأوه ولذلك يطلب الميثاق من الجامعات أن تكون بعيدة عن الأبراج العاجية وأن تكون طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ه — ركز الميثاق أهمية كبيرة على الطاقة الروحية لشعبنا إذ يقول :
« وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد فالتطبيق الاشتراكي البعيد عن المثل والأخلاق يعتبر تطبيقاً مادياً مدرفه المادة التي لاتحد بقيود خلقية وكثيراً ما تنقلب هذه الناحية وبالأعلى الشعوب وهي مستقبلاً » .

الباب التاسع

الوحدة العربية

يعالج الميثاق في هذا الباب سياسة الجمهورية العربية المتحدة على اعتبار أنها جزء من الأمة العربية فيقرر الميثاق أن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها إذ أنها تملك من مقوماتها ما يجعلها على أبواب الوحدة الشاملة ، ومن هذه المقومات وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل ووحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان ووحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

وتصدى الميثاق للتحديات بين الحكومات العربية فوصفها بأنها خلافات سطحية تنبع من الصراع الاجتماعي ، الواقع العربي الصراع بين القوى التقدمية والرجعية في العالم العربي ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكري ولا أساليب الانتهازية الفردية ولا أساليب الرجعية المتحكمة إلا على أن النظام القديم ، في العالم العربي يعاني جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة إلى أهدافها .

ثم يقرر الميثاق كذلك أن الوحدة لا يمكن أن تفرض على شعب من الشعوب العربية وفي هذا المجال أكد الميثاق حرص الجمهورية على ألا تصبح طرفاً في المنازعات الحزبية المحلية في أى بلد عربى فإن ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح . والجمهورية العربية المتحدة تضع فى نفس الوقت عزة كفاحها السياسى التقدمى ضد الاستعمار وفى الكفاح الاجتماعى ضد الرجعية والافطاع ورأس المال المستغل وما تمنحنت عنه ثمرة هذا الكفاح تحت تصرف كل مواطن عربى بحكم كون الجمهورية طليعة الكفاح السياسى والاجتماعى فى الأمة العربية وهى فى ذلك لا ينبغى لها الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلاً من الجمهورية العربية المتحدة فى شئون غيرها ثم ناقش الميثاق موقف الجامعة العربية من القضايا العربية فقال : إن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال .

إن ذلك لا يؤثر ولا ينبغى له أن يؤثر على قيام الجامعة العربية ووجه الميثاق نقداً نزيهاً للجامعة العربية حينها قال :

« إن الشعوب تريد أملاً كاملاً والجامعة العربية بحكم كونها جامعة للحكومات لا تقدر أن تصل إلى أبعد من الممكن ، .

ويتضح من هذا الباب أن جمال عبد الناصر الذى امتحن فى أعز أمانيه القومية قد سمى روحه الثورية على المحنة فلم يكفر بمبادئه التى ضحى كثيراً من أجلها بل ازداد تعلقاً بالقومية العربية وحمل لواءها ثائراً مناضلاً يعمل من أجل وحدة الأمة العربية رغم كيد الرجعية

والاستعمار وعملاء الاستعمار ويتضح ذلك من خطابه التاريخي في مساء ٢٣ يولية سنة ١٩٦٢ في العيد العاشر للثورة حين قال : « إن الاستعمار وأعوانه والرجعية والانتهازية قد خيل إليها أن الانفصال في سبتمبر الماضي سنة ١٩٦١ قد هزم إيماننا بالقومية العربية ولكننا بعد أن رأينا الشعب السوري يحارب الرصاص من أجل الوحدة في حمص ودمشق وحلب نقول له إنه لو عادت سنة ١٩٥٨ مرة أخرى لما ترددنا أن نقبل الوحدة لأن الشعب السوري البطل هو قلعة القومية العربية وإننا اليوم أشد إيماناً بالقومية العربية من ذي قبل لأنها إرادة الشعب ولا بد لإرادة الشعب أن تنصر » .

الباب العاشر

السياسة الخارجية

« إن السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني . »

تتجلى الروح الثورية كذلك في الميثاق في معالجة السياسة الخارجية والوسائل فقد قرر الميثاق أن سياستنا الخارجية تلتزم ثلاثة خطوط :

١ - الخط الأول : الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه في جميع أقنعه ومحاربه في كل أوكاره .

٢ - العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

٣ - التعاون الدولي من أجل الرخاء فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلاً للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة إلى التعاون الجماعي لتوفيره .

أما عن الهدف الأول فهو ثورة بالنسبة للأمم المتخلفة عامة والأمة العربية خاصة ذلك أنه لا يوجد على ظهر الأرض أمة ابتليت

بالاستعمار وشروره بقدر ما ابتليت به أمتنا العربية التي كاثفت الاستعمار العثماني المتستر وراء الخلافة الإسلامية ثم حاربت نابليون واضطرت له للعودة من حيث أتى ثم كانت أسرة محمد علي التي تأمرت عليها وأسلتها الاحتلال ورضيت بالحكم في حماية أسنة الحراب الإنجليزية وحاول الوطنيون بعد أحمد عرابي التخلص من الاستعمار وكافوا طويلا إلى أن استطاعوا انتزاع النصر مرتين سنة ١٩٥٦ بجلاء الإنجليز في ١٨ يونية وجلاءهم مع الفر نميين في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثي وفي كل هذه المراحل قدم الوطن كثيراً من التضحيات في الأنفس والأموال فعلى قدر إحساننا بالتأخر وعلى قدر ما دفعنا من ضريبة الدم أصبح استعدادنا قويا في مهاجمة الاستعمار وسنظل حربا عليه في كل صوره وأحلافه . حاربناه في الأحلاف العسكرية وسنظل نحارب فيها وحاربناه وسنحارب في إصرار شعبنا على تصفية العدوان الإسرائيلي على جزء من الأمة العربية وهو الوطن الفلسطيني وإصرار شعبنا على ذلك التصميم عن تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا لتتسلل الإسرائيل في إفريقية غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر ، كما أننا نحارب التمييز العنصري لأنه رق من نوع جديد يفرق بين الناس على أساس اللون وهو بذلك يفرق بين قيم جهودهم .

أما عن الهدف الثاني فهو ثورة ، كذلك في هذا الجو السياسي الذي يريد فيه كل معسكر من المعسكرين الشيوعي والرأسمالي جعل العالم كله قسمة عادلة أو غير عادلة بين مناطق نفوذ كل منهما .

واقـد نـجـحت سـياسـتنا فـى الدـعوة إـلى السـلام فـى بانـدونـج و بـريـوتـى
والأمـم المتـحدة و يقـول الميثاق : « إن شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه
يحاول بناءها على أرضه إن صدق دعوته للسـلام تنبع من حاجته الماسة
إليه . إن السـلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى معركة
المقدسة من أجل التطوير كما أن العمل من أجل السـلام هو الذى سـلح
شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي ، و يقـول الميثاق : إن
ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة هو تحية عظيمة لإخلاص
شعبنا فى خدمة السـلام . . . »

أما عن الخط الثالث وهو التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك
فيقول الميثاق « إننا نقبل التعاون الدولى من غير سيطرة إذ أننا قد
رفعنا شعارنا الخالد فى أحلك ظروف الممارك « السـلام لا الاستسلام ،
والتعاون الذى تفهمه الجمهورية العربية هو التعاون المبني على الاحترام
المتبادل لمنفعة الجميع وهو يشمل تحطيم احتكار العلم وتوجيه الفرد للسـلام
ومواجهة التكتلات الاقتصادية التى لا يستغنها الأقوياء فى عرقلة نمو
التقدم الذى تـلـشـده الدول المتخلفة .

وكما أن شعبنا يؤمن بوحدة عربية فإنه يؤمن بجامعة
افريقية وبالتضامن الأفريقى الآسيوى وبرابطة إسلامية وفوق ذلك
بميثاق الأمم المتحدة ،

التنظيم الشعبي الجديد

يتضح مما تقدم أن الميثاق جاء وثيقة تاريخية خالدة في ميدان السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي شئون الحكم وفي ميدان المثل العا والاخلاق المستمدة من الروح الدينية : وقد أقرته اللجنة كاملاً . وضع نص يفيد بأن الدين الاسلامي هو الدين الرسمي للدولة فتأكد بذلك الناحية الروحية في المجتمع العربي الذي نعيش فيه .

وهنا يبرز على الفور سؤال له أهمية وخطره وهو كيف نستطيع أن ننفذ ما جاء بهذه الوثيقة . وقد أجاب الرئيس عن هذا السؤال حينما تقدم للمؤتمر الوطني بأسس التنظيم الشعبي الجديد الذي يقو على الالتزام بمبادئ الميثاق داخل الاتحاد الاشتراكي . وقال الرئيس لأعضاء المؤتمر الوطني إن البداية في تصوره لابد أن تكون في تشكي لجنة تأسيسية عليا مؤقتة تضع جميع تفاصيل الاتحاد الاشتراكي العربي وتباشر هذا التكوين ومهمة هذه اللجنة المؤقتة اختيار الأعضاء العاملين الذين قد يصل عددهم إلى نصف مليون عضو وهناك أعضاء منتسبون يمكن ضمهم إلى الكتلة العاملة من الأعضاء عن طريق التقدم بطلب من العضو المنتسب إلى الوحدة التنفيذية المحلية يطلب تحويله إلى عضو عام فتدرسه الوحدة التنفيذية وتقبله أو ترفضه وتقول له لماذا ترفضه وبذلك

توسع القاعدة الشعبية الواعية شيئاً فشيئاً وباستمرار بما يكفل لها تجديد القيادات الصالحة من العناصر المؤمنة بضرورة الكفاح .

وقد وضع الرئيس الأسس الرئيسية لتنظيم الاتحاد والسياسة وترك التفاصيل للجنة المؤقتة على أساس أن تنظم الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية أو القرية أو القسم أو المصنع أو أي مؤسسة تضم جمعاً من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل إلى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسؤوليات في نفس الوقت وإنها ترابط على النحو التالي :

أولاً : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية من التنظيم الشعبي . ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانياً : مؤتمر المحافظة ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبي . ومن هذا المؤتمر للمحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثاً : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي ينتخب اللجنة التنفيذية من الأعضاء المنتخبين من المحافظات على أن ينضم إليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الأولى أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

ويقول الرئيس : إن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع المستويات والوحدات التأسيسية الأولى أو مؤتمرات المحافظات إلى المؤتمر العام هي السلطات الشعبية العليا كل في نطاق مسؤوليتها . إن مسؤولية كل منها في نطاقها هي مسؤولية الميثاق كاملا . ولا بد لهذه المؤتمرات من جميع المستويات أن تجتمع في فترات دورية لتحديد سياسة العمل في مجالها .

وأهداف العمل ثم تناقش التقارير المقدمة من لجائها التنفيذية عن سير العمل سياسة وأهدافا لتسكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة كما قرر الرئيس اشتراك القوات المسلحة في التنظيم الشعبي الجديد بأن تكون ضمن الاتحاد الاشتراكي وليس هذا اشتغالا بالسياسة لأننا لسنا أحزابا نشتغل بالسياسة وإنما نحن نشتغل بالوطنية والقومية .

أما عن شروط العضوية للجان الاتحاد الاشتراكي العربي فهي .

- ١ - أن يدرس العضو الميثاق ويشرحه باستمرار .
- ٢ - يدرس قرارات الاتحاد ويشرحها باستمرار .
- ٣ - يحافظ على وحدة الاتحاد الاشتراكي .
- ٤ - ينفذ سياسة الاتحاد ويعتقد قانونه الأساسي .
- ٥ - يطبق قوانين الدولة .
- ٦ - يتصرف كقدرة ولا يطالب بمميزات معينة أو استثناء .

أو يعتبر نفسه طبقة مميزة وأن يضع مصالح الدولة فوق مصلحته الشخصية .

٧ - يحترم جماهير الشعب ويستمع إليها ويتعلم منها وينقل رأيها .

٨ - ينقد ويقبل النقد الذاتي ويمارسه .

٩ - يعمل بكل قواه على ألا يترك الفرصة لأعداء الاشتراكية وأعداء الثورة .

أما حقوق العضو المقابلة لهذه الواجبات فيراها الرئيس فيما يأتي :

١ - حق الاشتراك في المناقشات بلا قيد .

٢ - حق التقدم باقتراحات حول أى موضوع .

٣ - أن يتقدم لأى ترشيح فى أى تنظيم داخل الاتحاد حتى اللجنة

التنفيذية العليا .

ويتصور الرئيس الاتحاد على أنه الأم التى تخرج منها مجالس القرى ومجالس المحافظات ومجلس الأمة والحكومة والنقابات وكل شئ . فى هذا البلد لىكى يصبح البلد كله وحدة فكرية ووحدة وطنية .

ومن هذه الصورة العامة يتضح لنا أن التنظيم الجديد يهدف إلى خلق الكتلة الشعبية العاملة الصلبة المتماصة المؤمنة بالثورة سياسياً واجتماعياً والتي تعمل على إرساء قواعدها بكل عزم وتصميم . . على أن تكون متجددة باستمرار عن طريق قبول الأعضاء المنتسبين كما أن كل عضو فى لجان الاتحاد الاشتراكي يجب أن يلتزم برأى الأغلبية

الروح الثورية

لكى لا تنقلب المعارضة إلى نظام الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكي
فللعضو حق الاعتراض ولكنه ملزم فى النهاية برأى الأغلبية .

وفهم الشعب مسئولون مسئولية كبرى فى هذا التنظيم سواء كنا
فلاحين أو عمالا أو موظفين أو مثقفين أو رجال قوات مسلحة أو من
الرأسمالية الوطنية ومسئوليتنا خطيرة وتتركز فى الإيمان بالميثاق والعمل
على تطبيقه وأن تكون كما قال الرئيس الأسلاك الموصلة بين القاعدة
الجمهورية ، ومطالبها وبين أداة التنفيذ فى الجمهورية ، من أجل خلق
مجتمع قوى يستطيع أن يصمد للدوامات ويحمى المسكاسب التى
حصلنا عليها .

(تم بحمد الله)



١٥٧ شارع عبید - روض الفرج
تلیفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦



۱۵۷ شارع عبید - روض الفرج

تلیفون : ۴۰۵۸۸۱ - ۴۰۷۵۳
۴۱۰۱۲ - ۴۰۸۱۴۱